

مسودة توصيات السياسات الخاصة بالاجتماع العشرين لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي

ستعقد جلسة اعتدالٍ خلال اجتماع مجموعة العمل تحت عنوان "صياغة توصيات السياسة لدورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين حول تحسين التعاون بين البنوك المركزية في مجال العملات الرقمية: التحديات والآفاق أمام البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في 10 أكتوبر 2023. تم إعداد هذه الوثيقة لإثراء المناقشات خلال الدورة المذكورة من أجل الخروج بتوصيات سياسية ملموسة لتقريب السياسات بين الدول الأعضاء. وقد تمت صياغتها وفقاً للنتائج الرئيسية لتقرير البحث الذي تم إعداده لهذا الاجتماع.

توصية السياسة 1: إنشاء لجنة إدارة/توجيه للمشروع وتحديد الأهداف وحالات استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية بالتشاور مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين (الهيئات الحكومية والمؤسسات المالية والجامعات ومراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني وما إلى ذلك) من أجل بناء نظامٍ بيئيٍ رقميٍّ مناسبٍ قابلٍ للتشغيل البيئي مع نظام (أنظمة) الدفع الحالية، وزيادة الشمول المالي وتحسين نقل السياسة النقدية

الأساس المنطقي / التفسير:

من الأهمية بمكان وجود لجنةٍ قويةٍ لإدارة/توجيه المشروع، تتألف من أعضاء من ذوي الخبرات المتنوعة التي ستقدم الدعم التنفيذي باستمرار، وضمان تحقيق المشروع لأهدافه وغاياته. ستقوم اللجنة بتزويد وتطوير العملات الرقمية للبنك المركزي CBDCs برؤيةٍ وأهدافٍ واضحةٍ تتكيف مع الاحتياجات، وهو ما يجب تحقيقه من خلال العملة الرقمية للبنك المركزي، على سبيل المثال تحسين الشمول المالي أو تسهيل الدفع على الشركات. يعد التحديد الواضح للأهداف وحالات الاستخدام (مثل مدفوعات التجزئة أو تسويات الجملة أو المعاملات عبر الحدود أو المدفوعات الحكومية) أمراً بالغ الأهمية لأنه يضع الأساس لمشاريع العملات الرقمية للبنوك المركزية بأكملها. بدون فهم واضح للهدف الذي تسعى إلى تحقيقه العملة الرقمية للبنك المركزي CBDC، وكيف سيتم استخدامها؛ من الصعب اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تصميمها ومتطلباتها الفنية وبنيتها التحتية الداعمة. بالإضافة إلى ذلك، يساعد وجود أهدافٍ محددةٍ جيداً في توصيل فوائد اعتماد العملة الرقمية للبنك المركزي إلى الجمهور وأصحاب المصلحة المعنيين، مما يعزز الدعم والتعاون.

توصية السياسة 2: تطوير الإطار القانوني والامتثال التنظيمي / الموافقة التنظيمية والرقابة لضمان الوضوح القانوني وإدارة المخاطر وحماية المستهلك ودور البنك المركزي.

الأساس المنطقي / التفسير:

من الأهمية بمكان وضع إطار قانونيٍ وتنظيميٍّ شاملٍ وقويٍّ يتناول الجوانب القانونية والمالية والأمنية والخصائص المحددة للعملات الرقمية للبنك المركزي، مما يضمن الامتثال للقوانين واللوائح الحالية. يعد الإطار القانوني وخطوات الامتثال التنظيمية ضرورية من حيث الوضوح القانوني وتخفيف المخاطر وحماية المستهلك ودور البنك المركزي. يضمن السعي للحصول على الموافقة التنظيمية ضمن إطارٍ محددٍ جيداً أن تعمل العملة الرقمية للبنك المركزي ضمن الإطار القانوني، مما يمنع العقوبات التنظيمية المحتملة أو التحديات القانونية بعد الإطلاق. ومع ذلك، فإن الامتثال التنظيمي هو مسؤولية مستمرة. يمكن أن تتغير المعايير المالية والقانونية بسبب التغيرات المتطورة والمخاطر الناشئة. يضمن الحفاظ على الرقابة التنظيمية أن العملة الرقمية للبنك المركزي تعمل ضمن حدود القانون وتظل آمنة للمستخدمين. يجب أن يفي هذا المنظور بمعايير الامتثال للشريعة الإسلامية، ويعزز دور محاور/مراكز التمويل الإسلامي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أيضاً.

توصية السياسة 3: إنشاء فريق عمل مخصص يضم متخصصين في البنك المركزي لتحديد مجموعة التكنولوجيا المناسبة للعملات الرقمية للبنوك المركزية (أي لتوفير الأمن والكفاءة وقابلية التوسع وقابلية التشغيل البيئي وما إلى ذلك).

الأساس المنطقي / التفسير:

من الضروري تنفيذ التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، والتي تضمن النزاهة والسرية وقابلية التشغيل البيئي وقابلية التوسع وكفاءة معاملات العملات الرقمية للبنوك المركزية. يعد اختيار مجموعة التكنولوجيا المناسبة للعملات الرقمية للبنك المركزي CBDC، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل تقنية دفتر الأستاذ الموزع DLT، أو قواعد البيانات الموزعة، أو قواعد البيانات المركزية، أمراً بالغ الأهمية، لأنه يؤثر على القدرات التقنية والأمن والفعالية للعملات الرقمية للبنك المركزي CBDC. يعتمد استخدام بلوكتشين أو أي تقنية أخرى على عوامل مثل المستوى المطلوب من اللامركزية أو التوزيع جنباً إلى جنب مع حالات الاستخدام المحددة للعملات الرقمية للبنك المركزي. لذلك، قد يكون من المناسب إنشاء فرقة عمل مخصصة تتكون من خبراء مؤهلين للتعمق في هذا الموضوع.

توصية السياسة 4: تصميم وتطوير العملات الرقمية للبنوك المركزية من خلال اختبارات مكثفة ودراسات تجريبية من قبل البنوك المركزية بالتشاور مع خبراء التكنولوجيا وأصحاب المصلحة المعنيين.

الأساس المنطقي / التفسير:

من المهم إنشاء أنظمة عملات رقمية للبنك المركزي قابلة للتكيف مع التطورات التكنولوجية المستقبلية والظروف الاقتصادية المتغيرة. يضمن التعاون مع خبراء التكنولوجيا أن تكون البنية التحتية للعملات الرقمية للبنك المركزي قوية وسهلة الاستخدام وأمنة ومرنة. علاوة على ذلك، فإن إنشاء واجهات ملائمة وسهلة الاستخدام لمحافظ وتطبيقات العملة الرقمية للبنك المركزي، سيشرح تبنيها بين مجموعة واسعة من المستخدمين. يعد الاختبار الصارم أمرًا ضروريًا لتحديد وحل أي مشكلات فنية قبل إطلاق العملة الرقمية للبنك المركزي. تساعد الاختبارات الشاملة والبرامج التجريبية في تحديد ومعالجة أي مشكلات فنية أو تشغيلية في وقت مبكر من عملية التطوير. يعمل هذا النهج الاستباقي على تحسين الأداء العام وموثوقية نظام العملة الرقمية للبنك المركزي.

توصية السياسة 5: تطوير سياسات / استراتيجيات / برامج لضمان الأمن والخصوصية من أجل حماية بيانات المستخدم ومعاملاته، وتحقيق التوازن بين الخصوصية والمتطلبات القانونية.

الأساس المنطقي / التفسير:

من الأهمية بمكان تنفيذ تدابير أمنية قوية لحماية بيانات المستخدم ومعاملاته، وتحقيق التوازن بين الخصوصية والمتطلبات القانونية. الأمان أمر بالغ الأهمية في عالم العملات الرقمية. تعمل التدابير الأمنية القوية على حماية نظام العملة الرقمية للبنك المركزي من التهديدات؛ مثل التهديدات السيبرانية ومحاولات القرصنة، وتعزز ثقة المستخدم، وتمنع الوصول غير المصرح به إلى الأموال. يعد الامتثال للوائح حماية البيانات أمرًا ضروريًا لاحترام خصوصية المستخدم.

توصية السياسة 6: تسهيل وصول الجمهور إلى العملات الرقمية للبنوك المركزية من خلال قنوات توزيع سهلة الاستخدام بالتعاون مع المؤسسات المالية.

الأساس المنطقي / التفسير:

يضمن إنشاء قنوات التوزيع الضرورية والمحافظ سهلة الاستخدام إمكانية وصول الجمهور إلى العملات الرقمية للبنك المركزي. يمكن أن يؤدي التعاون مع المؤسسات المالية عند الحاجة و/أو ذات الصلة إلى توسيع نطاق خدمات العملة الرقمية للبنك المركزي، مما يجعلها متاحة على نطاق واسع.

توصية السياسة 7: تعزيز آلية التحويل النقدي، وتحسين فعالية السياسة النقدية والاستقرار المالي من خلال العملات الرقمية للبنوك المركزية.

الأساس المنطقي / التفسير:

يعد دمج عملات البنك المركزي الرقمية مع السياسة النقدية أمرًا أساسيًا للبنوك المركزية. فهو يتيح لها تحقيق أهدافها الاقتصادية مثل استقرار الأسعار إلى جانب الاستفادة من فوائد العملة الرقمية. تعد بعض قواعد الحوكمة ضرورية للحفاظ على الثقة والاستقرار في العملات الرقمية للبنك المركزي، حيث تعتبر العديد من المشاريع الجارية أن العملات الرقمية للبنك المركزي مكملة للنقد. قد تمكن رقمنة السلع والخدمات والنشاط الاقتصادي ذي الصلة من مراقبة الأسعار بشكل فوري، وتؤدي بالتالي إلى تقييم أفضل لتأثيرات السياسات النقدية.

توصية السياسة 8: تطوير استراتيجية شاملة للعلاقات العامة والاتصالات (أي تطبيقات الهاتف المحمول) لتعزيز قدرات المستخدمين ورفع مستوى الوعي حول استخدام العملات الرقمية للبنك المركزي وفوائدها وأمنها.

الأساس المنطقي / التفسير:

تعتبر العملات الرقمية للبنك المركزي، تقنية جديدة وغير مألوفاً لكثير من الناس. من المهم التواصل بشكل فعال مع الجمهور حول العملات الرقمية للبنك المركزي وكيفية عملها. وزيادة المعرفة المالية بالعملات الرقمية للبنك المركزي بالتالي أمر لا بد منه، نظرًا للاستخدام المحتمل على نطاق واسع لهذه المنصات والواجهات الرقمية. تعد حملات التوعية والبرامج التعليمية أمرًا حيويًا لإعلام الجمهور والشركات والجامعات والمؤسسات المالية وما إلى ذلك، حول فوائد العملات الرقمية للبنوك المركزية، وكيفية استخدامها بأمان، وأفضل الممارسات الأمنية، والاحتياطات التي يجب اتخاذها. تهدف هذه الحملات إلى

زيادة الوعي وبناء الثقة في نظام العملة الرقمية للبنك المركزي، مما يساهم في الاعتماد الناجح للعملات الرقمية للبنوك المركزية.

توصية السياسة 9: تطوير / تحسين آليات المراقبة والصيانة السليمة لجمع الأفكار حول أداء العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC).

الأساس المنطقي / التفسير:

يمثل الإطلاق الرسمي للعملة الرقمية للبنك المركزي علامة فارقة حاسمة، ولكن يجب تنفيذها بسلاسة لبناء الثقة بين المستخدمين وأصحاب المصلحة. إن ضمان اكتمال البنية التحتية وأنظمة الدعم اللازمة يقلل من الاضطرابات أثناء الانتقال. من ناحية أخرى، تعد المراقبة المستمرة والصيانة المنتظمة ضرورية لدعم أداء العملة الرقمية للبنك المركزي ومعايير أمانها. في هذا السياق، يعد جمع التعليقات وتحسين العملة الرقمية للبنك المركزي بشكل متكرر بناءً على تجارب المستخدمين، أمرًا بالغ الأهمية لنجاحها على المدى الطويل. من خلال التكيف مع الاحتياجات المتغيرة ومعالجة مخاوف المستخدمين، بالإضافة إلى زيادة اعتماد العملة الرقمية للبنك المركزي وفائدتها في النظام البيئي المالي، تبقى العملة الرقمية للبنك المركزي موثوقة وأمنة للمستخدمين.

توصية السياسة 10: تعزيز استخدام العملات الرقمية للبنك المركزي عبر الحدود من خلال تعزيز التعاون الدولي بين البنوك المركزية والمنظمات الدولية من خلال المعايير والبروتوكولات.

الأساس المنطقي / التفسير:

يعد استكشاف الفرص العابرة للحدود وقابلية التشغيل البيئي من خلال الدخول في اتفاقيات مع دول أخرى لتسهيل الاستخدام الدولي أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز فائدة العملات الرقمية للبنك المركزي على نطاق عالمي. وهو يسهل التجارة الدولية والتحويلات المالية والمعاملات المالية، ويعزز التعاون الاقتصادي بين البلدان. تعمل المعايير والبروتوكولات الدولية على تعزيز الثقة وقابلية التشغيل البيئي، مما يسمح للعملات الرقمية للبنك المركزي للعمل بسلاسة عبر الحدود. يجب أيضًا موازنة تكامل العملة الرقمية للبنك المركزي عبر الحدود مع الآثار المحتملة المزعزعة للاستقرار، والناجمة عن زيادة حجم تدفقات رأس المال عبر الحدود، بالإضافة إلى إمكانية قيام العملة الرقمية للبنك المركزي في بلد المنشأ بإزاحة عملة أخرى إذا تم استخدامها على نطاق واسع في بلد مضيف.

يعد التعاون بين البنوك المركزية والمنظمات الدولية الأخرى أمرًا ضروريًا لإنشاء نظام بيئي موحد ومتربط للعملات الرقمية للبنوك المركزية. يوفر منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي والكموسيك منصة منتظمة للسلطات ذات الصلة في البلدان الأعضاء. لذلك، يمكن استخدام هذا المنتدى بالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة مثل مركز SESRIC أو معهد SMIC عند الحاجة لتنفيذ هذه التوصية. كما ينبغي الاستفادة بشكل فعال من برامج التدريب التي يقدمها مركز SESRIC بشأن الخدمات المصرفية المركزية لتعزيز بناء القدرات من حيث الموارد البشرية فيما يتعلق بالعملات الرقمية للبنك المركزي، واستخدامها بشكل فعال.

أدوات تحقيق توصيات السياسات:

مجموعة عمل التعاون المالي للكموسيك: وفي اجتماعاتها اللاحقة، قد تتوسع مجموعة العمل في مجال السياسات المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً.

منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي والكموسيك: توفر هذه المنصة الخاصة بيئة تفاعلية ومفتوحة لمناقشة القضايا النقدية والمصرفية والمالية، إلى جانب تعزيز الجهود الرامية إلى تعميق التعاون والتنسيق من خلال الجمع بين البنوك المركزية، والسلطات النقدية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.

تمويل مشروع الكموسيك: في إطار برامج الكموسيك لدعم المشاريع، يصدر مكتب تنسيق الكموسيك دعوة لتقديم مقترحات مشاريع كل عام. من خلال برامج الكموسيك لدعم المشاريع، يمكن للبلدان الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف، ليتم تمويلها من خلال المنح التي يقدمها مكتب تنسيق الكموسيك. ولتحقيق توصيات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من تسهيلات برامج الكموسيك لدعم المشاريع. وقد تشمل هذه المشاريع تنظيم الندوات، وبرامج التدريب، والزيارات الدراسية، وتبادل الخبراء، وورشات العمل، وإعداد الدراسات التحليلية، وتقييم الاحتياجات، والمواد/الوثائق تدريبية، وما إلى ذلك.